

الوطنية الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية». وتبنت الجبهة برنامجاً لـ : مقاومة الاحتلال والنضال في سبيل تحرير الارض المحتلة؛ وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره على أرضه والعودة الى دياره؛ ورفض جميع المشاريع التي تستهدف تصفية القضية والتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني؛ والدفاع عن الاراضي والممتلكات العربية في وجه عمليات المصادرة والاغلاق والتهويد؛ وحماية الاقتصاد العربي الفلسطيني؛ وحماية الثقافة العربية؛ والعناية بالمناضلين والمناضلات المعتقلين في السجون الاسرائيلية؛ ودعم المنظمات الشعبية<sup>(٣٠)</sup>.

وإذا ما نظرنا الى هذه الخطوة كجزء من الصورة التي كانت عليها الاوضاع في المنطقة يومذاك، فانها تتبدى كرد على ما واجهته الثورة الفلسطينية في تلك المرحلة من محاولات لاضعاف فعاليتها السياسية، والجاهريية، وحملها على القبول بتصفية نفسها، وخضوعها والشعب الفلسطيني لوصاية بعض الحكومات العربية، وتحويل الكيان السياسي الفلسطيني الى جهاز ملحق بالجامعة العربية.

لقد أجمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقريرها الى الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، ٦ - ١٢ كانون الثاني - يناير ١٩٧٣) تلك الصورة بالقول ان حركة المقاومة واجهت، طيلة الفترة السابقة، أزمات عدة على الساحة العربية، نجمت عن الضغوط الاميركية، والصهيونية؛ وأوضحت ان قيادة المقاومة تجنبت تفجير الصدام، حرصاً منها على الحفاظ على المكتسبات التي احرزتها الثورة. لكن سياسة تفادي الصدام، تلك، أغرت الحكومات العربية، فيما يبدو، بممارسة المزيد من الضغوط، فانطلقت دعوات الى التخلي عن الكفاح المسلح وكل مظهر علني للعمل الفلسطيني الثوري، وانشاء دولة، أو حكومة فلسطينية، في المنفى، والاتحاق بـ «الجبهة الشرقية» التي لم يكن لها وجود في الواقع.

في لبنان، استغلت الحكومة والقوى المناهضة للعمل الفدائي العدوان الاسرائيلي على مخيمي نهر البارد والبدواوي لتجديد الدعوة الى تقليص وجود المقاومة، ومعسكراتها، وتحديد نشاطاتها. وسعى بعض العناصر في الاجهزة الحكومية الى افتعال حوادث وأوضاع لجرّ المقاومة الى الصدام المسلح مع السلطة اللبنانية، وبالتالي تبرير قيام الجيش اللبناني بهجوم شامل على قوات المقاومة. وفي أعقاب عملية فردان، بدأت تقوى الدعوة الى سرية العمل الفدائي، وطلب الرئيس اللبناني، فرنجية، من رئيس المنظمة، عرفات، عندما اجتمعا في بيروت، في ١٧ نيسان (ابريل)، ان يخضع النشاط الفلسطيني في لبنان لرقابة الحكومة، وان تكون للجيش اللبناني الصلاحيات الكاملة في هذا الشأن<sup>(٣١)</sup>.

وظلّ الوضع متوتراً بين الطرفين، حتى انفجر في مطلع أيار (مايو)، حيث عمّت الاشتباكات المسلحة، بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة، مختلف مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية في بيروت، واستخدم الجيش اللبناني اسلحة من كل الانواع، بما فيها الطائرات الحربية. ولم يتم اتفاق الجانبين على ايقاف اطلاق النار، والانسحاب الى المواقع السابقة، الا بعد توسّط عدد من الزعماء العرب، فعقدت لقاءات عدّة بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، واجتمعت اللجنة العسكرية العليا المشتركة، وأصدر، في ١٧ أيار (مايو)، بيان مشترك عبّر عن التزام الطرفين بالاتفاقيات المعقودة فيما بينهما، وملحقاتها، وألغت الحكومة اللبنانية، في وقت لاحق، حالة الطوارئ التي أعلنتها في اثناء الاحداث. ولم يخفّف ذلك كثيراً من التوتر، الذي استمر بسبب الاجراءات التي دأبت السلطات اللبنانية على اتخاذها، بين حين وآخر، كاقامة الحواجز على الطرق وفي المناطق المختلفة، واعتقال بعض الشخصيات الفلسطينية القيادية، كرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم،